

## Risks of population growth on alimentary and health security in Arab countries

Segueni Fakia<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Faculty of Law and Political Science, Mohamed Lamine Debaghine University of Setif 2, Human Security Laboratory: Reality, Challenges and Prospects, University of Batna 1 (Algeria).

The E-mail Author: [f.segueni@univ-setif2.dz](mailto:f.segueni@univ-setif2.dz)

Received: 10/09/2024

Published: 18/03/2025

### Abstract:

The amelioration of average age, accelerated demographic growth Arab countries, and the focus on model of living based on consumption, all those factors had constituted dangers that affect both human security and sustainable development

This situation had existed in Arab countries even; fatab states had realized the condition of enjoying these rights, and providing all possible opportunities for this.

**Keywords:** population growth, human rights, health security, alimentary security, water, environment, human security

### مخاطر الزيادة السكانية على الأمن الغذائي والصحي في البلدان العربية

سقتي فاكية<sup>1</sup>

<sup>1</sup>كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والأفاق، بجامعة باتنة 1، الجزائر.

### الملخص:

إن تحسن متوسط العمر المتوقع والنمو السكاني المتسارع في البلدان العربية، والتحول نحو أنماط الحياة المرتكزة على الاستهلاك كان له العديد من المخاطر على التنمية المستدامة والأمن الإنساني، وأثر ذلك على مستقبل الانتفاع من حقوق الإنسان.

وهذا على الرغم من محاولة نظم الدول العربية وسياساتها توفير كل الظروف والشروط لتهيئة البيئة التمكينية للانتفاع من هذه الحقوق، وإتاحة كل الفرص الممكنة لذلك.

**الكلمات المفتاحية:** الزيادة السكانية، حقوق الإنسان، الأمن الصحي، الأمن الغذائي، المياه، البيئة، الأمن الإنساني.

### مقدمة:

في سياق التحولات الديمغرافية المتوقعة والنمو السكاني، إضافة إلى أثر العولمة والتغير المناخي على البيئة، تواجه المنطقة العربية بالمقابل تحديات بيئية ذات طبيعة شديدة بشكل خاص، نظراً لكونها تواجه عجزاً خطيراً في الموارد الأساسية كالماء والأراضي الزراعية اللازمة لدعم الحياة ومتطلبات النمو، مما كان له مخاطره الكبيرة على مستوى الانتفاع من حقوق الإنسان في المنطقة العربية، بل مخاطرها المستقبلية على مستوى الانتفاع من الحقوق للأجيال القادمة مؤكداً الاحتمال في ظل استمرار النمو السكاني والتدهور البيئي في كل جيل، واستمرار عدم الوعي بالخطر البيئي على مستوى العامة، ومستوى النخبة الحاكمة.

إن البيئة الطبيعية العربية تعاني نقصاً خطيراً في مصادر المياه، والأراضي الصالحة للزراعة، فهي أراضي قاحلة في أغلبها. كما أنها عرضة للضغوط السكانية، والتصحر، والتلوث، والتغيرات المناخية، وللإفراط في استغلال الموارد، وتضائل التنوع الحيوي، والزحف الحضري السريع، ما يساهم في تدهورها، مع احتمال قيام صراعات في الأفق البعيد بين الجماعات والسكان والدول العربية وغير العربية نتيجة المنافسة على الموارد المياه المتناقصة غير متجددة، فهي مصدر تهديد وجودي.

كل هذا، جعل أهم تحديات الانتفاع من حقوق الإنسان الأساسية، وتحقيق الأمن الإنساني في القرن الحالي نابعة من هذه المخاطر ذات أبعاد تنموية وبيئية كالزيادة السكانية، وإساءة استخدام الموارد الطبيعية، تصاعد ضغوط الهجرة، والأمية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة... الخ.

وتعتبر الزيادة السكانية أحد أسباب الرئيسية لمعظم مشاكل الدول العربية والدول النامية، وهذا لأن الدول بسبب الزيادة السكانية لا تستطيع المحافظة على مستوى رفاهية الأشخاص الذي ينخفض مع ارتفاع عدد السكان، إما لنقص الغذاء، أو انعدام وجود المياه الصالحة للشرب، أو نقص الطاقة، مما يؤدي بها إلى استيراد السلع من الخارج ووقوع في فخ المديونية، هذا من جهة،

من جهة أخرى، إن من أهم أسباب اتساع دائرة الفقر تزايد عدد السكان في العالم. فمن المتوقع خلال هذا القرن أن يرتفع عدد السكان من 6 مليار سنة 2000 إلى 8.2 مليار سنة 2025، و14.2 مليار سنة 2065، هذه الزيادة 90% منها تكون في البلدان النامية الأقل ثروة ليصل إلى خمسة أضعاف عدد سكان المناطق المتطورة.<sup>1</sup>

مما يعني أن الاستجابة لحاجات هذه الأجيال من رعاية صحية، وتعليم، وفرص عمل، وماء صالح للشرب تقتضي نمواً بـ6% في الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد عربي، مع العلم أن نمو إجمالي الناتج القومي السنوي في الدول العربية يبقى في حدود 1% أي في حدود أدنى من كافة البلدان المتقدمة والبلدان النامية.<sup>2</sup>

هذه المخاطر للزيادة السكانية على استدامة الموارد الطبيعية، وسبل العيش والصحة العامة، يطرح التساؤل الأكثر صعوبة يرتبط بمعرفة مدى استدامة البرامج والسياسات المختلفة وقدرتها على حل مشكلة الزيادة السكانية ومخاطرها، والقدرة المستقبلية لدى سكان المنطقة على البقاء على قيد الحياة في ظل الزيادة السكانية. لهذا السبب، سنتطرق في هذه الدراسة لمسألة الزيادة السكانية في الوطن العربي وأثرها على الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، محاولة منا لإثبات تأثيرها على الغذاء والصحة.

**لذلك، فأشكالنا دراستنا تتعلق بمخاطر الزيادة السكانية على الأمن الغذائي والصحي في البلدان العربية؟**

**أهداف البحث:**

- التطرق إلى مسألة الزيادة السكانية في البلدان العربية كظاهرة مجتمعية مرتفعة في هذه الأخيرة.
- محاولة إثبات تأثير الزيادة السكانية على التنمية والبيئة الطبيعية التي نعيش فيها، وبالتالي على حقوق الإنسان الأساسية والأمن الإنساني في المجتمع العربي.

**منهجية البحث:**

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضح من خلال وصف مفاهيمي للعناصر الأساسية للدراسة في الجزئية الأولى، وتحليل أثر الزيادة السكانية على الأمن الغذائي والصحي وبالتالي على مختلف الحقوق الأساسية للفرد كالغذاء والصحة في الجزئية الثانية.

### أولاً- مفهوم الزيادة السكانية وأسبابها في الوطن العربي:

قبل التطرق لمخاطر الزيادة السكانية على كل من الأمن الغذائي والصحي، لابد من أن نتناول بداية مفهوم الزيادة السكانية كأكبر المشكلات الاجتماعية، وأهم أسباب هذه الزيادة المستمرة للسكان خاصة في البلدان العربية.

#### 1- مفهوم الزيادة السكانية:

يطلق على الزيادة السكانية أيضاً اسم الزيادة الديمغرافية، وتتمثل في الزيادة الكبيرة في معدل أعداد السكان في منطقة ما، بحيث يزيد عدد المواليد الجدد في الوقت الذي ينخفض فيه عدد الوفيات بشكل كبير، وتكون هذه الزيادة السكانية في ظل ثبات الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى حدوث ضغط كبير على هذه الموارد ويرافق ذلك العديد من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والثقافية، كما يؤثر بشكل مباشر على مستوى الحياة والخدمات في المناطق التي تشهد هذه الزيادة.<sup>3</sup>

فالانفجار السكاني هو الزيادات الكبيرة في أعداد السكان بالمقارنة مع الموارد المتاحة، فقد كشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن فروقات غير منطقية بين معدلات السكان بين مناطق العالم، ويرافق هذه الفروقات عدم عدالة في توزيع الموارد العالمية.

فالمشكلة السكانية تعني زيادة عدد السكان بشكل يفوق قدرة المجتمع على تلبية حاجات أفرادها الأساسية، اختلال في التوازن والمعادلة السكانية لصالح السكان ورفاهيتهم، أو معادلة السكان والموارد، ما يشكل أعباء على الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية للدول، وعلى الجوانب التنموية والبيئية وحتى على الأمن المجتمعي والسياسي.<sup>4</sup>

#### 2- أسباب الزيادة السكانية في الوطن العربي:

- تحسن وتطور الرعاية الصحية، مما قلل من عدد الوفيات، و الأمراض الوبائية والمزمنة.

- توفير العناية بالصحة الإنجابية للمرأة مما أدى إلى زيادة عدد المواليد.

- وكذلك الزيادة الكبيرة في معدل الهجرة من مناطق إلى أخرى بسبب الحروب، أو بسبب العوامل البيئية القاسية (الهجرة البيئية).

فعنصر النمو السكاني تحكمه ثلاثة عوامل أساسية، (الولادة، الوفاة، والهجرة)، وما يطرأ عليها من

تغيرات.<sup>5</sup>

- كما أن المناطق الحضرية التي تتوفر بها الصناعة والتجارة من المناطق جذب السكان ونزوح الكثير منهم، حيث تعتبر الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن المسؤولة عن 50% من النمو السكاني للمدن في البلدان النامية، وهذا طلباً لفرص أكبر في التعليم، والوظائف، والخدمات الاجتماعية الأخرى، وأثرها على تخفيض الإنتاجية الاقتصادية الفردية.<sup>6</sup>

- كما تعتبر العوامل الطبيعية كالمناخ والتضاريس والطبيعة الجغرافية والموارد الطبيعية من أسباب المؤثرة في توزيع السكان، حيث يكثر السكان في مناطق المناخ المعتدل، كالمناطق السهلية ومناطق الهضاب، ويقل عددهم في مناطق المرتفعات الجبلية، كما أن الموارد الطبيعية تقوم بجذب عدد السكان لتوفر فرص العمل، كالموارد المائية أين ترتفع الكثافة السكانية في المناطق القريبة من المسطحات المائية.<sup>7</sup>

لهذه الأسباب والعوامل، يتوزع سكان الوطن العربي بطريقة غير منظمة، فبعض الدول تعاني من الزيادة السكانية، والبعض الآخر يعاني من قلة عدد السكان، فالمناطق الصحراوية الواسعة لا تعتبر مناطق جاذبة

للسكان لظروفها المناخية القاسية، وإن أصبحت اليوم مع اكتشاف النفط والتقدم الصناعي مناطق جذب سكاني فزاد عدد سكانها أكثر من معدل الزيادة الطبيعية.<sup>8</sup>

أما المناطق التي تتمتع بظروف مناخية معتدلة، فتعتبر مناطق جاذبة للسكان، فكان التواجد السكاني مرتبط بتوفر مصادر المياه، مثل: بلاد حوض النيل، أين تعتبر مصر أكبر الدول العربية كثافة سكانية، حيث يتجاوز عدد سكانها 80 مليون نسمة، وبلاد الشام.

ومعدلات الزيادة السكانية في الوطن العربي في ارتفاع دائم، حيث يُتوقع أن يبلغ تعداد السكان في البلدان العربية ما يقارب 600 مليون نسمة بحلول عام 2050 مقارنة بـ 400 مليون نسمة سنة 2015، و285 مليون نسمة سنة 2005. وتعني هذه الأرقام أن عدد سكان المنطقة العربية يتضاعف كل 15 سنة، وتقوم دليلاً على نموّ ديمغرافي متسارع، وسيكون نصف هذا العدد دون سن 15 سنة.<sup>9</sup>

وحسب تقديرات الأمم المتحدة تضم البلدان العربية نحو 395 مليون نسمة عام 2015، 60% من السكان لا يتعدون 25 من العمر ما يجعل المنطقة إحدى أكثر بقاع العالم شباباً.<sup>10</sup>

فمثلاً، بلغ عدد سكان الجزائر ما يقارب 45 مليون نسمة بحلول العام الجاري 2023، ويُتوقع أن يبلغ تعداد السكان ما يجاوز 51.3 مليون نسمة بحلول عام 2030 حسب ديوان الإحصاء والاقتصاد بالجزائر لسنة 2022، مقارنة بـ 35 مليون نسمة حسب نتائج الإحصاء لسنة 2008، مما يجعلها الدولة الثانية عربياً من حيث عدد السكان بعد مصر والتاسعة إفريقياً. وتعني هذه الأرقام أن عدد سكان الجزائر يتزايد كل سنة، وتقوم دليلاً على نموّ ديمغرافي متسارع، وسيكون نصف هذا العدد شباباً.<sup>11</sup>

### ثانياً: مفهوم الأمن الغذائي والصحي كبعدين أساسيين للأمن الإنساني:

في هذه الجزئية نحاول أن نتناول كلا من مفهوم الأمن الغذائي والأمن الصحي كأهم الأبعاد السبعة الأساسية من أبعاد الأمن الإنساني إلى جانب: الأمن البيئي، والأمن المائي، والأمن الاقتصادي والمجتمعي، والأمن السياسي.

#### 1- مفهوم الأمن الغذائي كبعد أساسي للأمن الإنساني:

الأمن الغذائي معناه أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الأساسي، وهذا لا يتطلب وجود ما يكفي من الأغذية للانتقال من شخص لآخر فحسب، بل يتطلب أيضاً أن يكون من السهل وصول الناس للأغذية، بمعنى أن يكون من حقهم الحصول على الغذاء.<sup>12</sup> بهذا، يظهر الحق في الغذاء بأنه الحق الأكثر احتمالاً في تحديد مفهوم الأمن الغذائي، ومن أهم هذه النصوص القانونية الضامنة للحق في الغذاء المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، والمادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.<sup>13</sup>

حيث نجد أنّ نص المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 قد أكد على حق كل إنسان في الحصول على أغذية مناسبة لصحته، وهذا من خلال توفير كمية كافية من الغذاء لإمداد الفرد بالحد الأدنى من الطاقة (السرعات الحرارية) المطلوبة له ولصحته.<sup>14</sup>

فالأمن الغذائي يقصد به القدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.<sup>15</sup>

#### 2- مفهوم الأمن الصحي كبعد أساسي للأمن الإنساني:

إن الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية تعود للأمراض المعدية والطفيلية، والتي تقتل حوالي 17 مليون شخص سنوياً، ولسوء التغذية والعيش في بيئة غير سليمة وملوثة تفتقر لخدمات الصرف الصحي ومياه نظيفة الصالحة للشرب، حيث تكون التهديدات الصحية عادة بهذه الدول أكبر بالنسبة للناس أشد فقراً، هذا مع

عدم حصولهم على الرعاية الصحية، مما يؤدي إلى افتقارهم للأمن الصحي. لذلك نجد أن هناك تفاوتات في الأمن الصحي بين البلدان النامية والمتقدمة بل داخل الدول المتقدمة نفسها.<sup>16</sup>

فمن الواضح، أن الأمن الصحي يقصد به توافر الخدمة الصحية بأسعار في المتناول، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة، سواء من خلال نظم التأمين الصحي، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها.<sup>17</sup>

كما يقصد بالأمن الصحي اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها المحافظة على الصحة العامة، والذي هو أحد مهام الإدارة العامة. أو هو باختصار ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.

فالأمن الصحي مرتبط بتوفر الحق في الرعاية الصحية، الذي ضمن بموجب المادة 25 الفقرة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، بنصها: " بأن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية واللباس والسكن والعناية الطبية..."، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، التي جاءت بمجموعة من التدابير التي يلزم اتخاذها من أجل أعمال الحق في الصحة، وتشمل مايلي:

- خفض معدل وفيات الولادات ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نموا صحيا.
- تحسين النظافة البيئية والصناعية.
- الوقاية من الأمراض الوراثية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها.
- تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.<sup>18</sup>
- وأضافت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 2000، التدابير الآتية:
- توفير المياه النقية والصالحة للشرب.
- الأدوية الأساسية.
- إمدادات كافية من الأغذية والأطعمة المغذية المأمونة والمساكن الآمنة، وظروف مهنية وبيئية صحية وتوفير التنقيف الصحي والمعلومات الصحية المناسبة بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية.<sup>19</sup>

### ثالثا: مخاطر الزيادة السكانية على الأمن الغذائي:

إن النمو السكاني المرتفع، وتزايد أزمة السكن، وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كان لها أثرها على المجال الزراعي، وما قد يرتبه ذلك من مخاطر على الأمن الغذائي وحياة الإنسان وكرامته وحرية البقاء.

حيث أن تزايد السكان في ظل تناقص الأراضي الصالحة للزراعة جراء تعرية التربة وتملحها وتصحرها أدى إلى تدهور قابليتها للإنتاج، وكذا نتيجة السياسات الاقتصادية غير رشيدة، والاستخدام غير العقلاني للموارد المائية، يدفع المزارعين إلى البحث عن أراض جديدة للحصول على قدر من الغذاء بعيدا عن استخداماتها الاقتصادية من جانب آخر.<sup>20</sup>

ففي العالم العربي تزايد عدد سكان بشكل كبير حيث يبلغ عددهم نحو 330 مليون نسمة، يعيش في بعض الدول العربية أكثر من نصف السكان في جوع وحاجة مفقرين إلى الحد الأدنى من سبل العناية بعائلاتهم أو الحفاظ على مستواهم المعيشي والحياتي، فمن ناحية، أدى التقلب الذي تشهده الأسعار العالمية للمواد الغذائية، والأزمة الاقتصادية العالمية الحالية إلى دفع المزيد من الناس إلى معاناة الفقر وسوء التغذية، من ناحية أخرى، ندرة المياه والتلوث المائي يهددان الإنتاج الزراعي وإنتاج المواد الغذائية، ويولدان التنافس المحلي على موارد المياه الشحيحة.

كما أن الأراضي الزراعية المستغلة في المنطقة العربية لا تمثل سوى 30% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة. وهي مساحات ما فتئت تتناقص والأنواع النباتية، وأصناف الكائنات الحيوانية لأسباب متعددة، تشمل: التوسع العمراني على الأراضي الزراعية، والتصحر، واضمحلال الغابات، استنزاف المياه الجوفية، نقص المياه وهدرها، تسرب المياه المالحة، تلوث التربة، وفسادها نتيجة لسوء إدارة الأراضي، أنظمة الرعي غير المناسبة، وغيرها.<sup>21</sup>

وعليه، المخاطر الديمغرافية تؤدي إلى العجز في إشباع أبسط احتياجات السكان حيث أن محاولة خفض معدلات الفقر في المدى القصير، تؤدي إلى تدهور الموارد البيئية من خلال الضغط على استخداماتها خارج مفاهيم السياسات الاقتصادية الرشيدة، مما يؤدي إلى تراجع الإمدادات الغذائية في المدى الطويل.<sup>22</sup> خاصة مع التفاوتات الصارخة في الاستهلاك، حيث انتقلت أنماط الاستهلاك المفرط القائم على التبذير من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مما شكل تحدي خطير للتوجهات والجهود التنموية والمؤدي إلى إهدار الموارد وإخلال توازن البيئة.<sup>23</sup>

وبالأخص، أن الدول النامية، العربية منها دول ريعية؛ فحوالي ثلثي الناتج المحلي والدخل القومي مصدرها إنتاج النفط الخام، لذلك حوالي 90% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها ريع صادرات النفط. كما أن البلدان العربية النفطية تعتمد في توفير احتياجاتها الغذائية على الاستيراد، هذا مع غياب القرار السياسي والاقتصادي الموحد، لهذا فلا نتوقع للأمن الغذائي العربي مستقبلاً يكون في وضع أحسن مما هو عليه إن لم يكن أسوأ، وهذا في ضوء محدودية الموارد المائية والأرضية، وانخفاض معدلات الغلة، وتصحر قسم كبير من الأراضي المطرية، وغياب الاستثمارات العربية عن الزراعة.<sup>24</sup>

كما أن التزايد السكاني المستمر في المدن، واستمرار تدفق سكان الأرياف إلى مراكز المدن وأطرافها، أو ما يسمى النمو الحضري غير المخطط والسريع على أطراف المدن من خلال تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية جديدة دون إذن قانوني مسبق، وهذا في إطار غياب السيطرة على النمط العمراني على أطراف المدن،<sup>25</sup> أدى إلى ظهور العديد من المخاطر على الأمن الغذائي لخطرته على الكائنات الحية، والأراضي الزراعية، وبالتالي نقص مصادر الإنتاج الغذائي.

إن الزيادة المستمرة في عدد السكان هي إحدى أهم المشاكل التي تبعث على الخوف من نضوب موارد الطبيعة وعجزها عن تلبية الحاجات العامة للأعداد المتزايدة للسكان، لذلك فإن النمو المطرد في السكان مع بقاء الموارد الطبيعية المتاحة على حالها يعد من أهم المعوقات الأساسية لتحقيق التنمية.

وتتفاقم المشكلة إذا اجتمع الفقر مع الزيادة في عدد السكان، وهو الأمر الذي دفع العديد من دول العالم إلى التفكير جدياً لمواجهة الزيادة السكانية، من جهة، وتوفير الموارد الطبيعية لسد الحاجات الإنسانية، من جهة أخرى، ومن هذه الحاجات المتزايدة توفير المساكن والمباني على أساسي التخطيط المدروس في اختيار وسائل الإنتاج وتوفير المرافق لسد الحاجات الفعلية للأجيال الحالية والمستقبلية.

كما أن الأمن الغذائي والفقر يتأثر بنمط الإنفاق الحكومي، ففي الدول العربية التي تعاني من توترات إقليمية يزداد الإنفاق العسكري والأمني على حساب الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤثر على الأمن الغذائي والمجتمعي في هذه البلدان العربية، بل ارتفاع مؤشر الإنفاق الحكومي لا يؤثر مباشرة في تراجع الأمن الغذائي إنما يقيد حرية التجارة، فمثلاً، يبين ارتفاع مؤشر الإنفاق الحكومي في الجزائر عام 2005 إلى ما قيمته 3.6 ترتب عنه تدني مؤشر الحرية الاقتصادية إلى 5.5، فتقلص الفرص الاقتصادية وتقيد الحرية التجارية والانفتاح على الخارج، يؤثر على توظيف الموارد الاقتصادية وفرص العمل فترتفع البطالة والفقر ولاسيما الحاجة إلى الغذاء في هذه الدول.<sup>26</sup>

#### رابعاً- مخاطر الزيادة السكانية على الأمن الصحي:

ينجم عن التزايد السكاني مخاطر متعددة على صحة المجتمع، خاصة على الأم كلما كانت صغيرة في السن عند الولادة، أو كبيرة في العمر، وبزيادة عدد المواليد، حيث تزداد مشاكل الحمل وتعقيداته واحتمال النزيف بعد الولادة والوفاة، ومرض السرطان الدم عند الأطفال (لوكيميا)، وأمراض القلب والشرابين، والأمراض المزمنة، وأمراض سوء التغذية، كفقير الدم، التي تنتج نتيجة كبر حجم الأسرة، والأمراض المعدية، في المناطق الفقيرة ذات الأسر التي عددها كبير، ونتيجة الاكتظاظ السكاني في هذه المناطق، ومرض الإسهال والجهاز التنفسي، وبعض الأمراض الوبائية المنتشرة في هذه المناطق المكتظة بالسكان.<sup>27</sup>

حيث تعاني البلدان الأفقر والفئات الضعيفة من السكان في البلدان العربية كجزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا والصومال، واليمن أكثر من غيرها من مخاطر تدهور البيئة وندرة الموارد على الصحة العامة، حيث أن هناك العديد من الأمراض ناجمة عن تعرّضات بيئية نوعية، كالأضرار المنقولة بالماء التي تنجم عن تدني جودة مياه الشرب المحفوظة بالمخاطر، وعن الإصحاح السيئ والممارسات غير الصحية، حيث تسبب أمراض الإسهال وحدها ما يقدر ب 16-19 % من الوفيات بين الأطفال.<sup>28</sup>

قتلوث المياه يؤدي إلى وفاة مئات الملايين من السكان المرضى لاضطرارهم إلى شرب مياه غير صحية، حيث يموت قرابة 1.8 مليون طفل كنتيجة مباشرة للإصابة بالإسهال، وغيره من الأمراض الناجمة عن المياه غير النظيفة وسوء الصرف الصحي، هذا العدد أكبر من عدد من يموتون أثناء الصراعات والحروب.<sup>29</sup> كما تشكل الأمراض الوبائية في الوطن العربي أكبر مظهر من مظاهر الضعف وأخطر المشاكل والأزمات الصحية، خاصة وأنها أكثر صعوبة في المواجهة، وأكبر سرعة في الانتشار، كما أنها تترك آثار مدمرة على الصحة وحياة الناس.<sup>30</sup>

فمن الواضح مما سبق، أن مخاطر الزيادة السكانية على البيئة من مظاهر التلوث البيئي، خاصة على المياه، يمتد أذى هذا التلوث إلى كل مجالات الحياة المادية والصحية، إذ نجد أنه يؤثر سلباً على صحة الإنسان العربي ويعمل على زيادة الأمراض التي تصيبه.

إن دول العالم العربي تعاني فعلاً من مشاكل التلوث البيولوجي الناجم عن التخلف والفقر، ونرى ذلك بوضوح في أساليب الصرف الصحي المختلفة، وأساليب جمع القمامة، وأساليب تنقية مياه الشرب، حيث لا يتمتع بمياه الشرب نقية سوى قلة من السكان في الأماكن الرئيسية فقط.<sup>31</sup>

حيث يعالج 20% فقط من الفضلات المتولدة بشكل ملائم، ويُعاد تدوير أقل من 05% منها. ويعالج بعض البلدان أكثر من 50% من هذه الفضلات، إضافة إلى الطبية والصناعية منها، بطرق بدائية، مثل التفريغ في مكان مفتوح والحرق المفتوح، هذا على الرغم من أن بعض البلدان أحرزت تقدماً في وضع أطر قانونية لإدارة النفايات بشكل ملائم، ومع ذلك يبقى هذا استثناءً أكثر من كونه القاعدة.<sup>32</sup>

إن تزايد عدد السكان، وانتشار المدينة وال عمران على مساحات واسعة من الأرض العربية أدى إلى ظهور النفايات البشرية والصناعية ( النفايات الصلبة)، التي أصبحت مشكلة كبيرة قائمة تحتاج إلى المعالجة في مصانع، لكن افتقار البلدان العربية إلى التكنولوجيا المطلوبة دفعها إلى رمي النفايات بدون معالجة، الأمر الذي يجعلها تتسرب إلى مجاري الأنهار وإلى خزانات المياه الجوفية وتلوثها.

علاوة على ذلك، يمثل تلوث المياه في البلدان العربية، والافتقار إلى كميات كافية من المياه النظيفة بصورة خاصة تحدياً خطيراً، وتهديداً لأمن الإنسان في أكثر مناطق العالم العربي، وهذا ما يؤدي إلى انتشار العديد من الأمراض خاصة في فئة الأطفال.<sup>33</sup>

كما أن الزيادة السكانية تؤدي إلى الضغط على المرافق الصحية، حيث يؤدي الضغط على الخدمات الصحية إلى ارتفاع معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال، والمزيد من الإنفاق على المرافق الطبية واستيراد الأدوية وتدريب وتعليم الكوادر البشرية للقطاع كالأطباء والممرضين.<sup>34</sup>

### خاتمة:

إن الدول العربية تبقى الدول الأكثر تعرضاً للتزايد السكاني، لأنها تفتقر إلى مفهوم الوعي بهذه المشكلة، وإلى مخاطرها المتعلقة برفاهية الشخص في حد ذاته. فمشكلة الزيادة السكانية لها أثرها على حقوق الإنسان الأساسية كالحق في الغذاء، والحق في الصحة، وغيرها من الحقوق، وبالتالي على الأمن الغذائي والصحي كأهم الأبعاد الأساسية للأمن الإنساني، فالتغيرات التي حدثت في المنطقة العربية من تزايد للثروة، وتوافر المزيد من الموارد للبرامج الاجتماعية والصحية، وما أسفرت عنه من تحسن متوسط العمر المتوقع والنمو السكاني المتسارع، والتحول نحو أنماط الحياة المرتكزة على الاستهلاك كان له أثره العكسي ومخاطره على نفس هذه الحقوق. فعلى الرغم من محاولة نظم الدول العربية وسياساتها توفير كل الظروف والشروط لتهيئة البيئة التمكينية للانفتاح من هذه الحقوق، والفرص تكون متاحة للجميع، إلا أن مخاطر الزيادة السكانية لا تسمح بذلك في هذه الدول.

لهذه الأسباب وغيرها، ولاستمرار ظاهرة تزايد السكاني أصبح من الضروري التكفل بهذه المشكلة ومخاطرها كأهم المشكلات التي تعاني منها الدول العربية وأثرها على البيئة والصحة والأمن الغذائي. لهذا، فمن بين المقترحات للحد من مخاطر الناجمة عن الزيادة السكانية المرتفعة، نذكر مايلي:

- على الحكومات العربية التكفل بمشكلة الزيادة السكانية وإعطاءها الأولوية في برامج السياسة العامة، فالتركيز على النمو الاقتصادي الليبرالي الجديد، ليكون توازن واكتفاء مع النمو السكاني لم ينجح، لأن السكان في تزايد مرتفع عن النمو الاقتصادي، مما تضطر الحكومات إلى اللجوء إلى الاستيراد والمديونية لتحقيق الاكتفاء. هذا مع العلم أن، الزيادة السكانية ليس دائما لها تأثير سلبي بل يكون لها تأثير إيجابي على الموارد البشرية التي يحتاجها النمو الاقتصادي وبالتالي أثر ذلك على التنمية البشرية المستدامة إذا كان هناك توازن بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي، أي عملية الإنجاب لا بد أن تكون متوافقة والناحية المادية للسكان.

- في إطار تحقيق التنمية المستدامة، لا بد على الدول العربية النهوض بكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، والخدماتية، وغيرها، بصورة تضمن استيعاب الزيادة السكانية إلى أقصى درجة ممكنة، ومحاولة إيجاد فرص عمل للحد من البطالة والفقر من خلال تشجيع الاستثمار ووضع المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي ترافق النمو السكاني المرتفع.

- تطبيق مفاهيم الزراعة المستدامة، والمحافظة على تنوعها الحيوي، يعتبر مصدرا عاما وعاملا أساسيا في تحقيقها، والمتطلب الأفضل للوضع الغذائي القاسي في البلدان العربية، ولتأمين الغذاء لشعبها لارتباط مفهوم الأمن الغذائي بالتنمية المستدامة.

فالإدارة الدولة الرشيدة وسياساتها الزراعية المخطط لها للنهوض بالقطاع الزراعي تعتبر الحل الأمثل لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية، بما يسمح بتحقيق أمن غذائي على وجه الخصوص.

### الهوامش:

1 - تقرير مستقبلنا المشترك -142 - إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج - عالم المعرفة - سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، والأدب - الكويت - أكتوبر 1989، ص 132.

2 - المرجع نفسه، ص ص 02 ، 36 .

3 - رزان صالح، بحث عن الزيادة السكانية، أخر تحديث 31 ماي 2020، <http://mawdoo3.com>

- 4- منير عبد الله كرادشة، علم السكان الديمغرافيا الاجتماعية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 236.
- 5 - المرجع نفسه، ص 238.
- 6 - روبرت إسحاق، مخاطر العولمة: كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراء، والفقراء أكثر فقرا، ترجمة، سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005، بيروت، ص 268.
- 7 - محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء ( عالميا وعربيا)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص 83 و 167-169.
- 8 - بشير التجاني، التحضر والتهينة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2000، ص 93.
- 9 - أوراق مختارة، المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية 14- 15 مارس 2005، عمان، الأردن، يونسكو، طبعة 2008، ص 12.
- 10 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009، بعنوان: " تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، نيويورك، طبع في لبنان، 2009، ص ص 02، 36.
- 11- <http://www.ons.dz2022> - الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، ص 27.
- 12 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، نيويورك، ص 27.
- 13 - أنظر المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.
- 14 - أنظر المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.
- 15 - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2010، ص 52.
- 16 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، المرجع السابق، ص 28.
- 17 - المرجع نفسه، ص 27.
- 18 - أنظر المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.
- 19- لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 2000، والتي تتولى رصد الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، هي من قامت باعتماد تدابير أو العناصر الإضافية لإعمال الحق في الصحة ينطوي على محددات الصحة الدفينة.
- 20 - سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص 120.
- 21 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009، المرجع السابق، ص 40.
- 22 - توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية الكلية والفقير مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2008، ص ص 94-96.
- 23 - مارك هاينز دانيال، عالم محفوظ بالمخاطر استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة، تعريب، أدهم شاكور عظيمة ، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى سنة 2002 ، ص ص 70 ، 375 .
- 24 - محمود الأشرم، المرجع السابق، ص 67.
- 25 أحمد بوزراع، التطور الحضري والمناطق الحضرية المختلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، ص 160.
- 26 - سالم توفيق النجفي، المرجع السابق، ص 143.
- 27 - منير عبد الله كرادشة، المرجع السابق، ص ص 191- 195
- 28 - مي جردي ، ريم فياض ، عباس الزين، "التدهور البيئي في الوطن العربي: التحدي لاستدامة الحياة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 419، السنة السادسة والثلاثون، جانفي 2014، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 66.
- 29 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2006 بعنوان: "ما هو أبعد من الندرة: القوة، والفقير، وأزمة المياه العالمية"، ص 01.
- 30 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009، المرجع السابق، ص 15.
- 31 - نوار جليل هاشم، "حوكمة المياه ودواعي استخدامها في الأقطار العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 388، السنة الرابعة والثلاثون، جوان 2011، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 91.
- 32 - مي جردي ، ريم فياض ، عباس الزين، المرجع السابق، ص 63.
- 33 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009، المرجع السابق، ص 03.
- 34 - منير عبد الله كرادشة، المرجع السابق، ص 186.